

الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب
. الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا .

Colonialism and its crimes against peoples
The French colonization of Algeria is a model

د. نور الدين بولحية

جامعة باتنة 1

bn77.tk@gmail.com

تاريخ الوصول 2018/02/20 - تاريخ المراجعة 2018/04/01

ملخص البحث

يهدف هذا المقال إلى بيان الجرائم التي كان يمارسها الاستعمار التقليدي مع الشعوب التي يستعمره و قد تم اختيار في المقال نموذجا لذلك وهو الاستعمار الفرنسي للجزائر، باعتباره نموذجا للاستعمار الاستيطاني الذي يشكل أشنع أنواع الاستعمار وقد عرض المقال نماذج لتلك الجرائم ترتبط بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والديني .

الكلمات الدلالية: الاستعمار، الجرائم، الاستيطان، الانتداب، فرنسا، الجزائر

Abstract:

This article is intended to indicate the crimes committed by classical colonizers over people they occupied. The study chose the French colonization of Algeria, as a model of colonization which was the ugliest kind of colonialism. The article presented models for those crimes related to Political, economic, social, cultural, educational, and religious side.

keywords: colonialism, crimes, settlement, mandate, France, Algeria



المقدمة

قد يعتبر البعض الحديث عن الاستعمار الذي قامت به الدول الغربية في القرون الأخيرة لدول العالم الإسلامي، أو غيرها من الدول نوعا من الفضول الذي لا مبرر له، ولا حاجة إليه، ذلك أن هذه الدول - كما يذكرون - تخلت عن كبرياتها وجبروتها وعدوانيتها وعلّلت سلوكها الاستكباري، لتتحول إلى دول لينة مملوءة بالطيبة، بل إلى دول تحمل رايات الديمقراطية والحرية لتوزعها على الشعوب المستضعفة.

وهذا غير صحيح لاعتبارات كثيرة، أولها أن هذه الدول المستكبرة لم تقدم ولا اعتذارا واحد للشعوب التي قهرتها وظلمتها أجيالا كثيرة، ولم تسارع لتعويض بعض الخسائر التي جلبتها لتلك الشعوب، بل إننا نراها لا تزال تعتز بتاريخها الاستعماري وتدرسه، وتعتبر أولئك المجرمين الذي ارتكبوا أشنع الجرائم الإنسانية أبطالا، ليس في القيادة العسكرية فقط، وإنما في النواحي الإنسانية أيضا.

وليت المشكلة كانت في ذلك الغرب المستكبر، فتلك التصرفات ليست غريبة عليه، وإنما في هذه الأجيال الجديدة التي واجه أبؤها وأجدادها كل ألوان الضيم والقهر والظلم، ومع ذلك نراها - أو نرى الكثير منها - يركن إلى تلك الأطروحات الغربية، بل يكاد يصرح بأن الاستعمار لم يأت لممارسة هواياته في اللصوصية والاستعباد، وإنما جاء ليعمر الأرض، وليخرج أهلها من التخلف.

بل إننا فوق ذلك صرنا نرى كل طموح هذه الأجيال منحصرا في الحصول على تأشيرة لتلك البلاد، والعيش فيها باعتبارها نموذج الحرية والعدالة والإنسانية، وهذا ما يهدد القيم الوطنية في هذه الأجيال، ويجعلها مستعدة لبيع أوطانها بأبخس الأثمان.

ولذلك كانت الحاجة ماسة كل حين للتذكير بهذا المستعمر، وجرائمه الكثيرة، والتذكير بأنه وإن خرجت عساكره من كثير من البلاد، فإن مطامعه لا تزال كامنة في نفسه، وأنه لا يزال يحن لأي فرصة تسنح له ليعود للصوصية والاستعباد من جديد.

بل إنه في الواقع يمارس ذلك، وبأساليب أكثر نعومة، وعلى يدي الكثير ممن رباهم على عينه، وحولهم إلى أدوات يمرر بهم مشاريعه.

بناء على هذا نحاول في هذه المقالة - باختصار - الحديث عن بعض الأدوار الفذرة التي مارسها الاستعمار في حق الشعوب، وكيف كان سببا في تخلفها، وقد اخترنا

نموذجاً لذلك بما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر، باعتبارها أحسن الأمثلة عما يسمى بـ [الاستعمار الاستيطاني]⁽¹⁾، والذي لا يقنع باحتلال الأرض، أو استغلال خيراتها، بل يضيف إلى ذلك استغلال الشعوب، وقهرها وتسخيرها، وصياغتها وفق المقاييس التي يطبعها بطابع العبودية له، ولمشاريعة الظلامية.

أولاً - المجال السياسي:

أول ما يبدأ به الاستعمار ممارساته القمعية في حق الشعوب ما يمكن تسميته بسلب إرادتها السياسية، وذلك إما بتحويل ساستها إلى خدم له ولمصالحه، أو بإزاحتهم ولحلال ساسة جدد بدلهم، أو بتتصيب نفسه حاكماً سياسياً عليهم. ولهذا تنوعت أشكال الاستعمار وتسمياته بحسب هذه المواقف السياسية، ومن تلك الأشكال ما يطلق عليه [نظام الحماية]، ومن أمثلته ما فعلته فرنسا حين فرضت سيطرتها على المغرب ما بين عامي 1912م-1956م، بعد توقيع معاهدة فاس في آذار في عام 1912م، وبموجبه قسمت الأراضي المغربية إلى ثلاث مناطق استعمارية، فكانت المنطقة الوسطى تابعة للنفوذ الفرنسي، ومنطقة طنجة الدولية والمناطق الشمالية تحت النفوذ الإسباني في الشمال، وفي الجنوب كانت الصحراء المغربية⁽²⁾.

ومن أشكاله ما يطلق عليه [نظام الانتداب]، وهو نظام أقامته عصبة الأمم بحجة مساعدة الدول المستعمرة على إدارة نفسها، وبموجبه احتلت فرنسا سوريا بالقوة وفرضت عليها الانتداب عملياً، وبعد ذلك بعامين، اعترفت عصبة الأمم رسمياً بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. ولم تعترف فرنسا بالاستقلال السوري إلا عام 1943 في الحرب العالمية الثانية، ولم تجل القوات الفرنسية جيوشها عن الأراضي السورية حتى نيسان (أبريل) 1946 حيث يوجد أيضاً الانتداب البريطاني لفلسطين الذي أتبع بقيام الكيان الصهيوني⁽³⁾.

ومن أشكاله ما يطلق عليه [نظام الوصاية]، وهو نظام يقوم على خضوع إقليم معين لإدارة دولة أخرى، طبقاً لشروط خاصة تتضمنها اتفاقية تعقد بينهما وبشرف على تنفيذها [مجلس الوصاية] التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وبذلك تحولت هيئة الأمم المتحدة إلى أداة من الأدوات التي يسخرها الاستعمار لفرض هيمنته على الشعوب.

ومن أشكاله، وهو أبشعها، ما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي عمل كل جهده

لينزع عن الشعب الجزائري هيمنته على قراره ومصيره ومقاليد الحكم فيه، بالإضافة إلى ما حاول نزعه عنها من الغنى والكرامة والشخصية العربية الإسلامية. وقد كان من آثار هذه الهيمنة التامة على جميع مقدرات الشعب الجزائري أن أصبحت الجزائر خاضعة من الناحية السياسية والإدارية خضوعا مطلقا لفرنسا، وهذا تنفيذا للسياسة التي دشنها الملك (لويس فيليب) (Louis philippe) (1773 م – 1850 م)، عندما أصدر مرسوم 22 جويلية 1834 م⁽⁴⁾.

وبناء على هذا صار تعيين الحاكم العام لا يتم إلا من طرف السلطات المركزية في باريس، والذي يكون تحت تصرف وزارة الداخلية، يساعده مجلس الحكومة، ومجالس مالية مهمتها استشارية وليست تشريعية، وعلى رأس العملات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران) كان يوجد ولاية، يعينون تعيينا من قبل الحكومة الفرنسية.

وقد تدعمت هذه المنظومة الإدارية بفرض سلسلة من القوانين الجائرة، والتي كان عبؤها ثقيلًا على الشعب الجزائري، منها **قانون الأهالي** الذي صدر في فترة حكم الجمهورية الثالثة، في 24 أكتوبر 1870، من طرف حكومة الدفاع الوطني المجتمعة بمدينة تور الفرنسية، وبمقتضى هذا القانون اكتسبت السلطة الإدارية اختصاصات وصلاحيات السلطة القضائية، وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد بحجة المحافظة على الأمن، وهذه الاختصاصات يمكن إجمالها في⁵:

- 1 - سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام.
- 2 - الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية، فالفرد وحده لا يعينهم إذا ارتكب جريمة، بل كل سكان المكان مسئولون.
- 3 - سلطة المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات، بحبس الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي.

ثانيا: المجال الاقتصادي

لاشك أن من أهم أهداف الاستعمار أي استعمار هو الاستيلاء على مقدرات الأمم وثرواتها، ولهذا فإن كثيرا من الباحثين يعرفون الاستعمار بأنه (قيام دولة بفرض حكمها، أو سيطرتها السياسية، أو الاقتصادية، خارج حدودها على شعب دولة أجنبية،

وعلى غير رضا أهلها، وتستهدف السيطرة الاقتصادية استغلال الإقليم وسكانه⁶ وهذا ما فعلته فرنسا في الجزائر، فإنها لجرمها وطمعها وسوء مقابلتها للإحسان لم تقابل تلك المساعدات التي قدمت لها من طرف الجزائر كدين عليها إلا بما يقابل به اللئيم من أحسن إليه⁷.

بناء على هذا مارست الكثير من أنواع السرقة و اللصوصية بأشكال مختلفة منها:

1 - نهب الأملاك الخاصة:

على الرغم من أن البند الخامس من معاهدة الاستسلام التي وقعت في 5 جويلية 1830 بين الكونت دي بورمون قائد جيوش الاحتلال الفرنسي وحاكم الجزائر حينذاك الداوي حسين نصت على عدم المساس بأموال الشعب الجزائري، ولا تجارتهم ولا صناعاتهم، إلا أن الممتلكات الخاصة للجزائريين تعرضت للسطو والنهب بمختلف الوسائل.

فحسب شهادة (حمدان خوجة)⁸ قام جنود وضباط الاحتلال بطرد سكان القصبية حيث مقر الداوي حسين، ثم بدأوا يحفرون الأراضي على أمل العثور على كنوز الجزائر المدفونة، وقد تمّ هدم الأسوار لنفس الغرض، كما أجبر الخواص على ترك أملاكهم ومساكنهم خوفا على أرواحهم، وتم ضم الأملاك الخاصة من أراض ومساكن إلى سلطة الاحتلال، حيث تمّ افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها، يضاف إليها عملية تجميع القبائل وتجريدتهم من أراضيهم في إطار قانون كان قد أصدره الوالي العام راندون، وبدأ بتطبيقه ابتداء من عام 1863.

وقد أكد تقرير فرنسي صدر سنة 1833 هذه السياسة القائمة على الهدم والتخريب ومما جاء فيه: (لقد حطمنا.. وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام.. وأخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض..)⁹

ويصور أحد الفرنسيين وهو دلسبيس DELSPES حال الشعب الجزائري بسبب تلك التصرفات الهمجية، فيقول: (الأهالي المجريدين من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حدّ التسوّل..)

ويذكر الماريشال سانت أرنو في مذكراته بعض أساليب الخراب والتدمير التي كانت تمارسها عصابات الجيش الفرنسي، فيقول: (سنبقى في نهاية شهر جوان 1841م نقاتل

في ولاية وهران نخرّب وندمر كل البلاد، ومعها كل ممتلكات الأمير عبد القادر، وحيثما توجه الأمير يجد أمامه الجيش الفرنسي يحمل إليه النار..¹⁰ وعند ذكر مدينة معسكر وما حولها من المدن يقول: (معسكر إنها مدينة جميلة ذات أهمية عظيمة، خربها وأحرق قسما منها الماريشال (كلوزيل) سنة 1835م.. وها نحن وسط الجبال التي بين مدينتي مليانة وشرشال نحارب قليلا، ولقد أحرقتنا جميع المداشر والقرى وجميع البلاد التي حللنا بها بل وحتى جميع الأكواخ.. إنني مع فرقتي الصغيرة نحرق منازل الأهلين وأكواخهم، وننهب مستودعاتهم، ونرسل إلى مليانة ما نقدر عليه من قمح وشعير.. واني لن أترك الأعداء يرتاحون حتى يستسلموا، لقد أتلّفنا وأحرقتنا ودمرنا وحطمتنا كل الديار وحتى الأشجار، لقد جثت مدينة البليدة فأحرقت كل ما اعترضني في الطريق، وحطمت جميع القرى الجميلة.. وهذه أشجار البرتقال التي سأقضي عليها.. هكذا سأحرق اليوم كل الممتلكات الخاصة بالأهالي)¹¹

ولم يكتف الاستعمار الفرنسي بهذا السلب والنهب والفضوي، بل ذهب إلى تقنين السلب والنهب والسيطرة على أرض الجزائر وإنسانها، ففرض على الجزائريين ضرائب تعسفية قاسية، وسن قوانين تحمي ممتلكاته التي سلبها، فأصدر قانون (مجلس الشيوخ) سنة 1863، وقانون (فارني) 1873، ودعمها بقانون الأهالي الذي كان أسوأ القوانين التي وضعها الاحتلال الفرنسي في الجزائر¹².

2 - استغلال الثروات:

لم يكتف المستعمر بنهب الممتلكات الخاصة للجزائريين، بل راح يضم إليها ما تملكه أرض الجزائر من ثروات مختلفة، مسخرا الشعب الجزائري ليستخرجها، ثم لا يستفيد منها بعد ذلك إلا المستعمر.

فمن النواحي الاقتصادية التي مسها الجشع الاستعماري:

أ - القطاع الفلاحي:

كانت الفلاحة بما تنتجه من منتوج عال من أهم مصادر الدخل لدى الجزائريين، فالجزائر كانت تنتج من الحبوب على مختلف أنواعها ما يكفي لتغذية سكانها، بل كان الفائض يصدر إلى فرنسا وحتى إلى إيطاليا لإنقاذ الأوربيين من المجاعة القاتلة¹³. لكن السياسة الفرنسية الجائرة حرمت الجزائريين من أرضهم، بعد أن سلمت أحسن

الأراضي وأجودها إلى المعمرين، أما الأهالي فإن أراضيهم تكاد تكون لا قيمة لها، فمعدل قيمة الهكتار الواحد من أراضي المعمرين تبلغ 25000 فرنك، أما معدل قيمة الهكتار الواحد لأراضي الأهالي فهي 3000 فرنك.

بالإضافة إلى أن الفلاحة الأوربية كانت تعتمد على رؤوس أموال ضخمة وإدارات وبنوك وشركات تعطيها كل ما يلزم، بينما الفلاحة الأهلية على عكس ذلك تماما¹⁴.

بالإضافة إلى هذا فقد استغل المعمرين الأراضي الجزائرية بما لا يتناسب مع حاجات الجزائريين، فقد اهتموا بزراعة الكروم، فخصصوا لها حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغرس الكروم المنتجة لعنب الخمر¹⁵.

ولم يصب هذا الاستغلال السيئ القطاع الزراعي فقط، بل أصاب الثروة الحيوانية أيضا، فقد عانت هي الأخرى من مشاكل عديدة - بسبب السياسة الاستعماري - كضيق الأراضي الرعوية التي استولى عليها المعمرين، ولم يترك لهم سوى الأراضي الجبلية الجذباء، ونقص المياه المخصصة لسقي المواشي خاصة في مواسم الجفاف، وهو ما أدى إلى تراجع النشاط الرعوي بشكل كبير، بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى، بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل¹⁶.

ب - القطاع الصناعي:

كان اهتمام الفرنسيين في القطاع الصناعي منصبا على خدمة حاجات المعمرين، ولذلك كانت سياستهم في هذا الجانب تتناسب مع تلك الحاجات، ومن مظاهر تلك السياسة أن قامت فرنسا بمنع التصنيع في الجزائر بكل قوة، وهذا بهدف إبقائها سوقا للسلع الصناعية الفرنسية الحديثة وترويجا لمنتجاتها¹⁷.

أما الصناعات التي سمح بها، فهي صناعات محدودة وخفيفة وتخدم مصالح الاستعمار فهي لا تزيد عن المناجم والسكك الحديدية، وبعض الصناعات الخفيفة كالمحاجر، والهدف من ذلك هو محاولة إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا خوفا من فقدان المعمرين لليد العاملة الرخيصة، ولاعتقاد الفرنسيين أن تطوير الصناعة في الجزائر، سيترتب عنه إخراج الأهالي من الفقر والجهل والتخلف¹⁸.

وبناء على هذه السياسة، فقد بقيت الصناعة الجزائرية ضعيفة، خاصة الصناعة الأهلية التي كانت تشمل صناعة نسيج الزرابي والثياب الصوفية من برانس وحياك

وغيرها.

فقد كان يوجد بالجزائر حوالي 300 معمل للزراي تشغل نحو 3000 من رجال ونساء، وهناك أيضا معامل عائلية منتشرة في الجنوب خاصة بلاد ميزاب وبلاد جبال عمور، كما أن بعض الأهالي بدأوا في تكوين معامل عصرية تشمل مختلف الصناعات كمعامل الموهوب بالجزائر، وابن جيكو بقسنطينة للدخان والسجائر، أيضا هناك معامل ابن ونيش بالعاصمة لصناعة الخشب وغيرها¹⁹.

ج - القطاع التجاري:

لم تكن التجارة أحسن حالا من الفلاحة والصناعة، فقد كان الجزائريون محرومين من القروض التي كانت تعطى بسخاء كبير للتجار والصّاناع والفلاحين الأوروبيين²⁰ الذين سيطروا على التجارة الخارجية والداخلية معا، وكونوا شبكات متداخلة مسيطرة على كل المرافق الاقتصادية في البلاد حتى أصبحت الجزائر سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية، مع جلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية وبأثمان زهيدة²¹.

وقد قام الاستعمار الفرنسي - بالإضافة إلى هذا - بخنق التجارة الخارجية، مما جعل ميزان التجارة الخارجية خاسرا، لأن كل عمليات التصدير والاستيراد مرتبطة بفرنسا²².

ففي سنة 1927 كانت الواردات 483 مليون و600 ألف فرنك، و الصادرات 352 مليون و100 ألف فرنك، فالميزان الجزائري خاسر²³.

أما في سنة 1937 وخلال الثلاثة اشهر الأولى فقد بلغت الصادرات 924 مليون و494 ألف وأما الواردات فقد قدرت ب: 857 مليون و176 ألف فرنك²⁴، لكن الأرباح كان يجمعها المعمرين على حساب الجزائر وفرنسا معا.

ثالثا: المجال الاجتماعي

نتيجة لما عرفنا سابقا من الواقع السياسي والاقتصادي، فإن الواقع الاجتماعي كان في غاية البؤس والشقاء، وقد وصفه الصحفي الجزائري الأديب (أبو اليقظان) بعد جولة قام بها في أنحاء القطر الجزائري سنة 1937 م، فقال: (في سياحتي هذه شاهدت أينما حلت كلحا في الوجوه، وتعقدا في الألسنة، وتبرما في النفوس، وحرجا في الصدور وتذمرا عاما، وقلقا شاملا، وعداوة متمكنة من غير علة، وبغضا مستحكما من غير سبب ونفورا من كل شيء، وريبة في كل أحد.. حتى كان من الناس لهذه الأزمة العصبية من

يفكر في الهجرة تماما من هذه البلاد)²⁵

وذكر في موضع آخر العوامل المسببة لهذا الوضع المزري، فقال: (لقد تسلط على الأمة الجزائرية عوامل ثلاثة، لو تسلط عامل واحد منها على أمة كبيرة لززع ركنها، وهد بناءها، ألا وهي: الجهل والفقر والفرقة، فالجهل أفقدها شعورها بوجودها، وكيف تدب عنه، والفقر أقعدها عن العمل، وشل أعضائها عن الحركة، والافتراق أذاب قوتها وذهب بريحها، فبقيت الحالة هذه عرضة للتلف والاضمحلال والهلاك، وهي نتيجة طبيعية لتلك الحالة المحزنة التي جر إليها الظلم والاستبداد)²⁶

بالإضافة إلى هذا الوصف الذي قد لا يسلم له من لا يقبل إلا شهادة المستعمرين أنفسهم نسوق شهادتين لفرنسيين عاشا في الجزائر، وعابنا الوضع فيها عن كتب. أما الأولى، فهي شهادة الدكتور (ج. توماس)، وهو طبيب فرنسي عمل طويلا في مستشفى مدينة الجزائر سنوات 1935-1945م، وقد قال في شهادته رسما معاناة الجزائريين: (لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة، ولقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية، يجنون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة ببيع الجرائد ومسح الأحذية، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة الغربية، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل في الحفر ويتغذون ببعض حبات من التمر أو من العنب.. لقد كنت خجلا من كوني فرنسيا.. إنني كنت في الجزائر سنة 1945م في وقت المجاعة عندما كان آلاف الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف. وقد شاهدت القمع المروع الذي نتج عنه موت ستين ألف شخص، وشاهدت أطفالا عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب كما شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية. فكيف لا نحصد الثرة؟ عندما نكون قد زرنا خلال هذه المدة الطويلة الحقد، والإهانات، والبؤس)²⁷

أما الشهادة الثانية، فهي شهادة الدكتور (فيتال - VITAL) الذي قال في رسالة له مؤرخة يوم 1867/07/09م: (إنه لم تبق إلا الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض... والأهالي يموتون بالجملة في عدة جهات من الوطن من جراء مرض الكوليرا والتيفوس المتفشين بسبب المجاعة)²⁸

بناء على هذا نحاول في هذا المطلب، وباختصار، أن نذكر مظهرين من

مظاهر البؤس الاجتماعي التي وفرها المستعمر الفرنسي للجزائريين، ونجح في توفيرهما، وهما: الإبادة، والتجويب.

1 - إبادة المجتمع

منذ وطئت أقدام المستعمر الفرنسي الجزائر كان من أهدافه الكبرى إحلال المستوطن الفرنسي بدل الإنسان الجزائري، ولذلك كان من وسائله لتحقيق هذا الهدف القتل والإبادة بسبب وبغير سبب، وقد استخدم لتحقيق هذا الغرض كل الإجراءات الممكنة والمتوفرة لديه، ولم ينج من سياسته القمعية والعقابية أي أحد، بل وسعها لتشمل من دون تمييز المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ²⁹.

وقد أطلق أحد الجنرالات الفرنسيين (Bugeaud) لقب سياسة الأرض المحروقة وحرب الإبادة على مشروعهم الهمجى القائم على إنهاء الوجود الجزائري بكل الطرق.

وقد عبر عن هذه السياسة الإجرامية أحد الفرنسيين المشاركين في إحدى عمليات الإبادة، فقال: (إن مسألة العرب قبرت نهائيا، ولم يبق لهم سوى الموت أو الهجرة أو قبول الخدمة عند أسيادهم، هل يستيقظون قبل أن تطلق عليهم رصاصة الرحمة؟! أتمنى ذلك)³⁰

ووصف أحد القادة العسكريين التنظيم الدقيق لعمليات الإبادة حتى تشمل أكبر قدر من الجزائريين، فقال: (وقد تتخذ الإجراءات الصارمة للإطاحة بالقبيلة المنوي تدميرها بقوات كبيرة، بحيث يكون الهرب مستحيلا لأي مخلوق، والسكان الآمنون لا يدركون الخطر المحقق بهم، إلا عندما يسمعون قرع الطبول التي تضرب نغمة مؤذية للسمع ويعد ذلك تحدث المفاجأة التي لا يوجد لها مثيلا إلا فيما نعرفه من قصص إبادة الهنود الحمر)³¹

ومن أمثلة ذلك إبادة قبيلة بني صبيح³²، وقد اعترف الجنرال كافينياك بجريمتة في إبادة قبيلة بني صبيح عام 1844 فقال: (لقد تولى الأجناد جمع كميات كبيرة من الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات وفي المساء اضرمت النار وأخذت جميع الاحتياطات حتى لا يتمكن أيًا كان من الخروج حيا)

أما الناجون من فرن كافينياك الذين كانوا خارج أراضي القبيلة، فقد تولى العقيد كانزوبار جمعهم بعد حوالي عام من حرق أهاليهم، ثم قلداهم إلى المغارة ثانية وأمر ببناء جميع مخارجها ليجعل منها (مقبرة واسعة لإيواء أولئك المترمتين، ولم ينزل أحد تلك

المغارة، ولا يعرف أحد غيري أنها تضم تحت ركامها خمسمائة من الأشرار الذين لن يقوموا بعد ذلك بذبح الفرنسيين)

وقد علق على هذه الجريمة السيد برار، فقال: (لقد ظلت تلك المغارة مغلقة وبداخلها جثث رجال ونساء وأطفال وقطعان تتأكل أو يأكلها التراب)³³

ومن جرائم الإبادة الفرنسية في هذا المجال الإبادة التي حصلت بتاريخ 8 ماي 1945، وسببها - كما هو معروف- أن زعماء الحركة الوطنية اغتتموا فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل 01 ماي 1945، وكذلك الاحتفال بالهدنة من نفس الشهر نتيجة انتهاء الحرب العالمية الثانية، فنظموا مظاهرات سلمية تندد بالقمع الاستعماري³⁴.

وبالرغم من كون المسيرة كانت سلمية إلا أن ضحاياها في اليوم الأول قاربوا 29000 قتيل، وبعدها انتشر القمع وراح سكان سطيف يهاجمون المراكز الكولونiale، نتيجة للتصعيد في الإجراءات القمعية، فتم استخدام الطائرات بأمر من السلطات السياسية الفرنسية لتدمير المداشر والقرى، وأُدمت الوحدات البرية المشكلة من اللفي الأجنبي والدرك والشرطة والمعمرين، إلى استباحة قتل كل جزائري يصادفونه أمامهم وتدمير وحرق كل بيت مازال واقفا لم يسقط تحت نيران الطيران³⁵.

وقد بلغت الحصيلة النهائية لعدد القتلى الجزائريين في هذه المجزرة الشنيعة ما بين 45 ألف إلى 100 ألف شهيد، بالإضافة إلى آلاف الجرحى³⁶.

2 - تجويع المجتمع:

لم تكن جرائم الإبادة التي مارسها الاستعمار الفرنسي بكل بشاعة خاصة بما ذكرنا نماذج عنه، بل كان منها جريمة القتل بالجوع والمرض والحرمان من أبسط الحاجات الإنسانية، فقد فتكت هذه الجريمة بأضعاف ما فتكت به الجريمة السابقة. فقد ذكرت الإحصاءات أن عدد الوفيات ارتفع من 11850 حالة سنة 1939 إلى 133388 وفاة سنة 1942 م، أي بزيادة تقدر ب 108 بالمائة³⁷.

وقد كان ما ذكرناه سابقا من السياسة الفرنسية في إدارة الاقتصاد الجزائري هي السبب المباشر لهذا التضاعف في عدد الوفيات، فإذا قارنا بين حياة المعمرين وحياة الجزائريين نجد أن المعمرين عاشوا في رغد يتمتعون بالخير الوفير، بينما أصحاب الأرض أهل البلاد يعيشون في حرمان وفقر، فلا إدارة تهتم بمصيرهم رغم أن هناك بعض الموظفين

الفرنسيين يهتمون بالأهالي لكن ليهضموا حقوقهم ويستغلّوهم فمقابل أربعة عشرة ساعة في اليوم يتقاضى الجزائري أجره تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك³⁸.

بالإضافة إلى هذا كانت الضرائب المجحفة تجبر الجزائريين في كثير من الأوقات، على بيع ما تبقى لهم من أراض ومواش، من أجل تسديدها.

وقد بلغت القسوة بمستخلصي الضرائب الفرنسيين أنهم كانوا : (يأخذون قهرا من الرجل اليريس الذي يكتسي به)³⁹ ، و في الوقت الذي كان فيه المعمرون، يدفعون ضرائب محدودة، كان الجزائريون يدفعون أنواعا مختلفة من الضرائب : كالزكاة والعشور، إضافة إلى الحراسة الليلية للغابات، وأعمال. السخرة المختلفة⁴⁰.

رابعاً: المجال الثقافي والتربوي

لم يكن الاستعمار الفرنسي - كأى استعمار في الدنيا - قاصراً على المجال السياسي أو المجال الاقتصادي، بل شمل فوق ذلك وقبله المجالين الثقافي والتربوي، وذلك لإدراك المستعمر لخطر هاتين الناحيتين، وتأثيرهما في استعادة الشعوب لوعيتها وشخصيتها، وذلك ما يحول بينه وبين استمرار تسخيرها واستغلالها واستعمارها.

وقد ذكر مالك بن نبي بتفصيل سياسات المستعمر في هذا المجال، وقدم لذلك بقوله: (الحق أننا لم ندرس الاستعمار دراسة علمية، كما درسنا هو، حتى أصبح يتصرف في بعض مواقفنا الوطنية وحتى الدينية، من حيث نشعر أو لا نشعر، فإن الاستعمار لا يتصرف في طاقتنا الاجتماعية، إلا لأنه درس أوضاعنا النفسية دراسة عميقة وأدرك فيها موطن الضعف فسخرنا لما يريد، كصواريخ موجهة، يصيب بها من يشاء فنحن لا ننصير إلى أى حد يحتال، لكي يجعل منا أبواقاً يتحدث فيها، وأقلاماً يكتب بها إنه يسخرنا وأقلامنا لإغراضه، فسخرنا له بعلمه وجهلنا)⁴¹

وانطلاقاً من هذه المقولة نحاول هنا، وباختصار، أن نبين بعض سياسات الاستعمار في محاربة الثقافة والتربية التي كانت من سمات الهوية الجزائرية ليستبدلها بثقافة وتربية جديدة تتناسب مع أطماعه ومصالحه.

1 - محاربة المؤسسات الثقافية والتربوية

يذكر المؤرخون أن الجزائر كانت حافلة بالمؤسسات التربوية والثقافية قبل الاحتلال، وكان النشاط العلمي فيها زاخراً، والأمية فيها قليلة، وتذكر بعض التقارير

الفرنسية⁴² أن المستوى الثقافي للجزائريين في نهاية العهد العثماني كان أفضل بكثير من مستوى الجنود الفرنسيين الذين كانوا في الجزائر أثناء حملتهم على العثمانيين بها، إذ شهد شاهد من قواد الجيش الاستعماري يومئذ أن الأمية بين جنوده بلغت (45 بالمائة)، وبالمقابل كان عدد القادرين على القراءة والكتابة من الجزائريين يفوق بنسبة (55 بالمائة).

وقد لاحظ المستعمر هذا، فلذلك شرع من السياسات ما يقمع به هذه المؤسسات التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه.

وسنذكر هنا باختصار بعض ما فعله في هذا الباب سواء في المؤسسات التربوية أو المؤسسات الثقافية.

أ - المؤسسات التربوية:

تجلى قمع هذه المؤسسات أول ما تجلى بالاستيلاء عليها، وتحويلها إلى مراكز للثقافة الفرنسية وللهيئات التبشيرية المسيحية، أو إلى تكتلات واسطبلات ومتاجر هي والأوقاف التي تقوم عليها⁴³.

ثم شرع المستعمر بعدها ببوضع القوانين التي تحول بين الجزائريين وبين إنشاء مؤسسات جديدة، فقد كان فتح مدرسة في نظر الفرنسيين : (أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة والذخائر، استعدادا للثورة، وأخطر من فتح محششة يدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم) كما يذكر الشيخ الفضيل الورتيلاني⁴⁴.

ب - المؤسسات ثقافية:

وقد تعرضت هي الأخرى لمضايقات كثيرة، جعلت الكثير منها يتوقف عن نشاطه أو يحوله، بسبب تلك القوانين المجحفة المفروضة على الصحافة العربية الجزائرية.

وقد ذكر الدكتور إحسان حقي حال الصحافة الجزائرية في ذلك الحين، فقال: (إن حرية الصحافة مصونة في بلاد الجزائر ما دامت هذه الصحف تسبح بحمد فرنسا، وما دامت تصدر باللغة الفرنسية، وأما إذا كانت صحيفة عربية، أو أرادت أن تقول الحق فسيف الظلم مسلط عليها، ولا تعدم الحكومة ألف حيلة للقضاء على صحيفة أو على صاحبها أيضا)⁴⁵

2 - تجهيل الجزائريين:

وذلك بمحاربة كل أنواع التعليم بمؤسساته المختلفة والقائمين عليها، وقد نجحت - للأسف- سياسته في هذا المجال إلى حد بعيد إلى درجة أن أصبح أكثر الشعب الجزائري لا يعرف القراءة والكتابة⁴⁶.

وهو ما دلت عليه الإحصائيات، ففي سنة 1944 بلغ عدد الأطفال الجزائريين في سن الدراسة بـ: 1250000، ولم تتح الفرصة إلا لـ: 11000 طفل، وقد بلغ عدد المسجلين في المدارس من الجزائريين سنة 1945 من التعليم الابتدائي حتى العالي بما فيهم الحضانة 85201⁴⁷.

بينما بلغ عدد الأوربيين المتمدرسين في الجزائر لنفس السنة 241000 طالبا على الرغم من الفارق الكبير بين عدد المعمرين، الذين لم يتجاوزوا 700000 نسمة وعدد الجزائريين الذي يزيد عن 08 ملايين نسمة⁴⁸.

ونتيجة لهذا تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية كانت منتشرة بشكل ملحوظ بين الجزائريين، فبعد الحرب العالمية الأولى كان 9 بالمائة من الجزائريين فقط يعرفون القراءة والكتابة، وظلت نسبة الأمية مرتفعة وتزيد على 90 بالمائة⁴⁹.

3 - تغريب الجزائريين:

وذلك بإبعادهم عن كل ما يرتبط بهويتهم من لغة ودين وغيرها، وإدراكا من المستعمر لأهمية اللغة في هذا المجال، فقد ركز على محاربة اللغة العربية، ليعزل الشعب الجزائري عن ثقافته ودينه الذي لا يمكن له معرفته من غير اللغة العربية. ولمعرفة مبلغ نجاحه في هذا يذكر المؤرخون أنه في أواخر القرن التاسع عشر زار أحمد شوقي الجزائر، وعندما عاد إلى القاهرة تناقلت الصحف قوله: (ولا عيب فيها (أي الجزائر) غير أنها قد مسخت مسخا، فقد عهدت مساح الأحذية يستكف عن النطق بالعربية، وإذا خاطبته لا يجيبك إلا بالفرنسية)⁵⁰

وقد بدأ المشروع المرتبط بهذا سنة 1848 عندما حل النظام الجمهوري محل النظام الملكي في فرنسا، وحينها أعلنت حكومة الجمهورية أن التعليم الأوروبي في الجزائر قد أصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا، وليس من اختصاصات وزارة الحربية ولا الحاكم العام في الجزائر، وقد تم إنشاء أكاديمية في الجزائر تشرف على نظام التعليم الأوروبي، أما التعليم الأهلي أو الإسلامي، فقد بقي تحت إشراف وزارة الحربية والحاكم

العام العسكري⁵¹.

وحين أنشئت مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين سميت باسم خاص وهو (المدارس العربية الفرنسية) وكان تعدادها قليلا، (ومحتوى برامجها هو توجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية، وقطعه عن جذوره، وهذه المدارس قصدتها فئة واحدة من الجزائريين، وهم أبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية)⁵²

خامسا: المجال الديني

لم تقتصر أهداف المستعمر على ما ذكرنا سابقا، بل كان يهدف فوق ذلك إلى إبعاد المجتمع الجزائري عن أهم ركن من أركان هويته، وهو دينه، وقد لاحظ المستعمر شدة تعلق المجتمع بالدين وما يمثله من مصادر، ومن يمثله من العلماء والأولياء، فلذلك راح يجعل اقتلاع هذا العمق هدفا من أهدافه.

وقد بدأ هذا منذ وطئت أقدامه أول مرة أرض الجزائر، فقد كان من أفراد الجيش الفرنسي لدى قدومه لاحتلال الجزائر بعثة مسيحية مكونة من ستة عشر قسيسا من كبار القساوسة، من بينهم قسيس مسيحي سوري يدعى (جبرائيل زكار)، شغل - بالإضافة إلى مهمته الدينية - منصب المترجم إلى العربية في الإدارة العامة الفرنسية⁵³.

وقد صرح بهذا الهدف الديني (الكاردينال شارل لا فيجري) مؤسس جمعية المبشرين بالجزائر التي تعرف باسم الآباء البيض (Les Pères Blancs) عن هذا في أول تقرير له بعثه إلى الحكومة الفرنسية في العقد السابع من القرن التاسع عشر، حيث قال: (إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس ينبغي أن نرقي هذا الشعب، ولنضرب صفحا عن غلطات الماضي، فأول ما يجب علينا معهم هو الحيلولة بينهم وبين القرآن، بدلا من غلطات أخرى)⁵⁴

وعبر عن هذا الهدف الحاكم الفرنسي في تبسة عندما ذهب إليه الحاج حواس بن إسماعيل رئيس الجمعية ونائبه بنفس البلدة يطلبون منه إعادة فتح مدرسة البنين التي كان يُعلم بها الشيخ العربي التبسي، فقال: (إننا جئنا إلى الجزائر لندفن القرآن لا ليحيا)⁵⁵

وقال أحد النواب الفرنسيين في البرلمان: (إن القرآن هو الذي يحرض المسلمين على إذابة الفرنسيين)⁵⁶

بناء على هذا نحاول في هذا المطلب، وباختصار، أن نذكر بعض ما سلكه

المستعمر الفرنسي من وسائل وأساليب ليحول الشعب الجزائري عن دينه الذي هو الركن الأساسي من أركان هويته.

1 - عزل المؤسسات الدينية أو تهديمها:

وقد بدأ هذا منذ دخول المستعمر للجزائر، فقد اتخذ الجنرال كلوزيل في سبتمبر 1830م قرارا تم تنفيذه في 07 ديسمبر 1830م، وهو ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما يكن نوعها عامة وخاصة ووضعها في أيدي مصلحة أملاك الدولة الفرنسية⁵⁷.

وبناء على هذا استولت إدارة (أملاك الدولة الفرنسية) بإشرافها المباشر على أوقاف مكة والأندلس وبيت المال وحتى وقف الثعالبي، وبذلك تحصلت الإدارة على رصيد مالي كبير في ظرف قصير⁵⁸.

وقد نقل أبو القاسم سعد الله عن الباحث (ديفوكي) الذي بحث موضوع المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، في سنة 1830 م تاريخ الاحتلال كان هناك ثلاثة عشر جامعا كبيرا أو (جامع خطبة) ومائة وتسعة مساجد، واثان وثلاثون قبة (أو ضريحا) واثنتي عشرة زاوية، فمجموع ما فيها من المؤسسات الدينية بناء عليه، مائة وستة وسبعون مؤسسة وفي قسنطينة كان بها عدد المساجد (71) مسجدا⁵⁹.

وقد أثارت هذه السلوكات بعض السياسيين في فرنسا، وبناء عليه، فقد تم إيفاد لجنة في التحقيق تدعى في الكتابات بـ (اللجنة الإفريقية) التي أرسلها الملك لويس فيليب في أواخر 1833م، وقد ورد في التقرير الذي أعدته اللجنة: (لقد استحوذنا على أوقاف المؤسسات الدينية... بل ذهبنا إلى أكثر من ذلك الاعتداء على حرمة المساجد والمقابر والمنازل والأماكن المقدسة عند المسلمين)، وتضيف ملخصة ما فعله المستعمر: (لقد أصبحنا أكثر وحشية من السكان الذين جئنا لتمدينهم)⁶⁰

2 - السيطرة على المؤسسات الدينية وتوجيهها:

بعد أن شفى المستعمر الفرنسي غليله بتحويل الكثير من المؤسسات الدينية أو هدمها راح يحاول السيطرة على ما بقي منها عبر أسلوبين، هما: السيطرة عليها بحيث لا تستطيع أن تتحرك فيما تريد، أو توجيهها فيما يريد ويتناسب مع مصالحه وأهدافه.

أ - السيطرة على نشاط المؤسسات الدينية:

فابتداء من سنة 1851 م وضع تنظيم خاص للمساجد والمدرسين، وقد جاء هذا التنظيم بعد دراسة شاملة للدراسات الإسلامية وموظفيها عموماً. وبناء على هذا التنظيم رتبت المساجد إلى خمس درجات، ولم يختص بالتدريس إلا مساجد الدرجة الأولى، وهي لا تكون إلا في المدن الرئيسية، وكان هناك ستة مساجد فقط في كل القطر الجزائري من الدرجة الأولى: ثلاثة في العاصمة، واثنان في قسنطينة، وواحد في تلمسان.

وكان الاستعمار الفرنسي يلزم مدرسي المساجد بالاكتماء بتلقين دروس في مبادئ الدين بأسلوب تراقبه السلطة، وهي التي تجعل عليهم عيوناً راصدة⁶¹.

ولأجل هذا، لم يكن لمدرسي المساجد أي تأثير، فعلمهم كان ضئيلاً، وكان بعضهم لا يكاد يحسن الكتابة الصحيحة كما لاحظ المعاصرون، وكانوا موظفين طائعين يعملون لإرضاء الفرنسيين بكل الطرق، وكان أغلبهم من البقية التي لم تهجر أو تغضب السلطات الفرنسية⁶².

ب - توجيه نشاط المؤسسات الدينية:

لم يكتف المستعمر الفرنسي بالتحكم في المؤسسات الدينية والسيطرة عليها، بل راح يعمل كل جهده ليجعل منها مؤسسات استخباراتية ليس لها من دور إلا تمرير سياسة المستعمر وأهدافه في الجزائر⁶³.

ومن الوسائل التي استعملها لأجل تحقيق هذا الغرض تلك المغريات التي كان يضعها بين يدي من يرى فيهم القدرة على خدمة مصالحه وتوجيه الرأي العام وفق ما يريد.

ففي بداية عهد جول كامبون (1891-1897) منحت الإدارة الفرنسية أوسمة معينة سميت بالأكاديمية أو العلمية لرجال الدين، وكان منح الأوسمة من المخططات لإحكام القبضة على رجال الدين ومكافئتهم على الخدمة التي قدمها هؤلاء للسلطة الفرنسية⁶⁴.

3 - تفكيك الوحدة الدينية:

مثلاً قام المستعمر الفرنسي في سياسته الاجتماعية ببحث الصراعات بين أفراد المجتمع الجزائري ومجموعاته تحت سياسة (فرق تسد)، فإنه قام في هذا الجانب بدراسة الواقع الديني وتوجهاته المختلفة ليتسنى له بعد ذلك أن يضرب هذا الواقع بعضه ببعض. وكمثال على ذلك يذكر أبو القاسم سعد الله أن الفرنسيين ظلوا مدة تزيد على خمس عشرة

سنة وهم لا يدركون أهمية ودور الطرق الصوفية في الجزائر وأسرارها، حتى ألف (دي نوفو) كتابه (الطرق الصوفية عند مسلمي الجزائر)، وقد ذكر سعد الله بأن معلومات الكتاب استقاها من زوجته الجزائرية، ومن دوره في المكاتب العربية، ومن أصحابه الجزائريين الساذجين على حد قوله، وتم إصدار الكتاب سنة 1845 وأعيد طبعه سنة 1913 م⁶⁵.

وبناء على تلك المعلومات حاولت فرنسا أن تصدع وحدة تلك الطرق، وخاصة من كان يحمل منها فكرة المقاومة.

وقد نجحت في كثير من هذا حيث لم يأت آخر القرن (سنة 1897)، حتى أعلن المختصون الفرنسيون أن (الطريقة الرحمانية)، وهي أشد الطرق الصوفية عدا لفرنسا قد تمزقت إلى 25 فرعا، ولا يعترف أحدها بالأخر، أي كل فرع كان له شيخ مستقل.

وكان للتيجانية فرعان في الجزائر وثالث في المغرب، وفرعا الجزائر غير مستقلين تماما عن بعضهما بحكم بقاء المشيخة في فرع واحد فقط بين عين ماضي وتماسين، وكانت السلطات الفرنسية تبذل قصارى جهدها لتبقى خلافات الفرعين تماسين وعين ماضي.

أما الشاذلية فلها فروع عديدة في وسط وغرب الجزائر سيما بعد وفاة الشيخ محمد الموسوم (1883) فقد كانت فروع قصر البخاري وأندات وعنابة الذي كان يشرف عليها بلقاسم بوقشبية، تتنافس فيما بينها ولا تعترف بشيخ واحد⁶⁶.

الخاتمة:

بعد هذا العرض المختصر لجرائم الاستعمار الكلاسيكي في حق الشعوب المستضعفة، وخاصة الشعب الجزائري منها، نخلص بالنتائج والتوصيات التالية:

1. أن الاستعمار الكلاسيكي مارس كل أنواع الجرائم في حق الشعوب المستضعفة بدءا من مصادرة قرارها السياسي، وانتهاء بتجويعها وتفكيكها ومصادرة خياراتها.

2. أن الاستعمار لا يكتفي بالتدخل السياسي والنهب الاقتصادي، وإنما يضيف إليه محاولة صياغة الشعوب المستضعفة لتتناسب مع توجهاته، ولتصبح لها الأهلية لتسخيره واستغلاله، ولا يزال يمارس هذا الدور عبر الغزو الثقافي والحرب الناعمة.

3. أن على الشعوب المستضعفة أن تتذكر دائما تاريخها، لتمييز بين أصدقائها وأعدائها، حتى لا يعاود الاستعمار الدخول إليها من جديد، وبأسماء أخرى، ولذلك تحتاج إلى ترسيخ الهوية الوطنية بكل أبعادها عبر مؤسسات التربية والثقافة والإعلام وغيرها من المؤسسات.

المصادر والمراجع

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، عام 1922.
2. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998.
3. أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ط 2، نشر دار البليلة، الجزائر: 1963.
4. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط4، 1980.
5. أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصة للنشر، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر، 2002.
6. إسماعيل العربي، الدراسات العربية في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
7. أنيسة بركات: أدب النضال في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
8. تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931 م - 956 م، د ط، ش ون ت، الجزائر: 1981 م.
9. جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تعريب خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1961م، ص 15.
10. حميدة عميرواي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية، جامعة قسنطينة، دت، دط، 1983.
11. حميده عميرواي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
12. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871م، دار

- دحلب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1992م، ص 37.
13. رمضان بورغدة: أضواء جديدة على المجاعة وتداعياتها على المجتمع الجزائري في أواخر السنين من القرن التاسع عشر، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: العدد 05 / أوت 2003 م.
14. الزغدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
15. السعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2004.
16. طارق جبالي، جرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الشهاب، بتاريخ: 18-9-1425 هـ (على الرابط: www.chihab.net)
17. عبد الرحمان الجبالي: تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: ط (07)، 1994م.
18. عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج2.
19. عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931م - 1945 م) (دراسة تاريخية وبتديولوجية مقارنة)، رسالة ماجستير منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
20. عبد المالك مرتاض : نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر (1925 م - 1954 م)، م ون ت، الجزائر، ط 2، 1983.
21. عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية، مطبعة دار الشهاب، باتنة، بدون سنة، ص.124.
22. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 - 1960)، ترجمة جو زيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.
23. عمار بخوش : العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

24. فرانسو مسبيرو : سانت آرنو أو الشرف الضائع، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر : 2007 م.
25. قسم التحرير، التجارة الجزائرية مع بلاد فرنسا، جريدة النجاح، العدد 2، 1999 جوان 1937.
26. الكولونيل أسكوت، مذكرات العقيد أسكوت من إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1981.
27. مالك بن نبي، شروط النهضة، (إشراف ندوة مالك بن نبي)، دار الفكر-دمشق سورية، 1986م.
28. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1984 م.
29. محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1983م.
30. محمد خير الدين، مذكرات محمد خير الدين، مؤسسة الضحى، الجزائر: 2002.
31. محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، الجزائر، ط 1، 1965.
32. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة : حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. الطبعة الأولى، 1983م، ص 273.
33. مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية.
34. ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

الإحالات:

1 الاستعمار العسكري الاستيطاني: هو أن تقوم دولة ما باحتلال أرض دولة أخرى بالقوة، وتعمل على تهجير أبناء البلد المحتل، ومن ثم توطين أفراد منها داخل البلاد المستعمرة،

والاستيلاء على أراضيها من قبل المستوطنين بقوة دولتهم الاستعمارية، كما حدث للدول العربية والإسلامية في بداية القرن العشرين وكما يحدث مع أهل فلسطين اليوم (انظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط4، 1980، ص74)

2 انظر: محاضرات في الاستعمار، مصطفى الشهابي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ص (15 - 20)

3 انظر: المرجع السابق، ص (20 - 21)

4 جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تعريب خيربي حماد، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961م، ص 15.

5 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 م - 1930 م، الجزائر: م ون ت، ط 3، 1983 م، ج 2، ص 89.

6 أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مصدر سابق، ص 74.

7 وذلك أن فرنسا أصابتها أزمة اقتصادية، فطلبت المساعدة من الجزائر، فقدمت الجزائر كميات من الحبوب لفرنسا كدين عليها، وهذا الازدهار وجه أنظار فرنسا للطمع في استغلال ثروة البلد مما شجعها إلى احتلال الجزائر، ويظهر ذلك أنه لما طالبت الجزائر بديونها، قامت فرنسا بالمطالبة، ثم اختلقت الذرائع؛ لاحتلال الجزائر فجيشت الجيوش وتوجهت للجزائر (انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، عام 1922، ج1، ص 140، أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، بدون رقم طبعة، بدون دار طبع، ص 84. 154)

8 انظر: حميدة عميرواي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية، جامعة قسنطينة، دت، دط، 1983، ومحمد الطيب عقاب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، وزارة الثقافة، الجزائر.

9 نقلا عن: طارق جبالي، جرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الشهاب، بتاريخ: 18-9-1425 هـ (على الرابط: www.chihab.net)

10 نقلا عن: عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: ط (07)، 1994م، ج 4، ص 255.

11 المصدر السابق، ج 4، ص 255.

12 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 184.

- 13 سجلت جريدة النجاح أرقاما في الثلاثينيات حول كمية إنتاج الحبوب حيث بلغ في عمالة قسنطينة مجموع الإنتاج 6 ملايين و805 ألف قنطار، أما عمالة الجزائر فالكمية هي 3 ملايين و650 ألف قنطار، بينما عمالة وهران قدر الإنتاج ب 2 مليون و400 ألف قنطار (جريدة النجاح : مقال "الحبوب في الجزائر"، العدد 14، 2091 جانفي 1938)، ويذكر أحمد توفيق المدني أن إنتاج القمح في قطر الجزائر يقدر بنحو 20 مليون قنطار في السنة، وتصدر الجزائر من الحبوب إلى الخارج نحو مليون و200 ألف قنطار من القمح و800 ألف قنطار من الشعير (أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ط 2، نشر دار البليدة، الجزائر: 1963، ص 358)
- 14 أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ص 356.
- 15 محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1984 م، ص 40.
- 16 أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، مرجع سابق، ص 40.
- 17 تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، 1981 م، ص 89.
- 18 عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931م - 1945 م) (دراسة تاريخية وبتديولوجية مقارنة)، رسالة ماجستير منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 50.
- 19 أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ص 3.
- 20 أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ص 367.
- 21 تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص 88.
- 22 محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر: 1984 م، ص 43.
- 23 أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ص 36.
- 24 قسم التحرير، التجارة الجزائرية مع بلاد فرنسا، جريدة النجاح، العدد 2، 1999 جوان 1937.
- 25 أبو اليقظان : جريدة الأمة، عدد 135 نقلا عن: ناصر محمد، الشعر الجزائري الحديث، اتجاهاته وخصائصه الفنية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1985، ص 92.
- 26 أبو اليقظان، جريدة وادي ميزاب، نقلا عن حمادي عبد الله: أصوات من الأدب الجزائري

- الحديث، دار البعث قسنطينة 2001، ص 27.
- 27 نقلا عن: عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 - 1960)، ترجمة جو زيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص 15.
- 28 انظر: رمضان بورعدة: أضواء جديدة على المجاعة وتداعياتها على المجتمع الجزائري في أواخر السنين من القرن التاسع عشر، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: العدد 05 / أوت 2003 م، ص 135، وما بعدها.
- 29 عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية، مطبعة دار الشهاب، باتنة، بدون سنة، ص.124.
- 30 محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، الجزائر، ط1، 1965، ج1، ص.10.
- 31 الكولونيل أسكوت، مذكرات العقيد أسكوت من إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1981، ص91.
- 32 انظر التفاصيل المرتبطة بهذه الجريمة في: هيئة التحرير: من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر - في - العدد الرابع، 2001، ص227.
- 33 هيئة التحرير: من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، - في - العدد الرابع، 2001، ص 228.
- 34 أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبية للنشر، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر، 2002، ص 236.
- 35 الشاذلي المكي: حوادث 08 ماي 1945، - في - مجلة الأصالة- العدد 53، الجزائر، جانفي/ 1978، ص 85.
- 36 عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج2، ص.355.
- 37 فرانسو مسبيرو : سانت آرنو أو الشرف الضائع، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبية للنشر، الجزائر : 2007 م.
- 38 مذكرات محمد خير الدين ؛ ج 1، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر: 2002، ص 270.

- 39 أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، مرجع سابق، ص 40.
- 40 المرجع سابق، ص 89.
- 41 مالك بن نبي، شروط النهضة، (إشراف ندوة مالك بن نبي)، دار الفكر-دمشق سورية، 1986م، : ص155.
- 42 نقلا عن: إسماعيل العربي، الدراسات العربية في الجزائر في عهد الإحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص67.
- 43 تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931 م - 956 م، د ط، ش ون ت، الجزائر: 1981 م، ص 93.
- 44 الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ص 90.
- 45 أنيسة بركات: أدب النضال في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 55.
- 46 الزغدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص.33.
- 47 عمار بخوش : العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ط2، ص 12.
- 48 رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 126.
- 49 ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص78.
- 50 الشهاب، مجلد 10 مارس 1934 نقلا عن سلمان نور، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، بيروت، ص 57.
- 51 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1998، ص 285.
- 52 عن تفاصيل التعليم الموجه إلى الجزائريين راجع: أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج3، ص 367-400.
- 53 خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871م، دار دحلب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1992م، ص 37.

- 54 مجلة الأصالة الجزائرية، عدد8/ماي 1972 نقلا عن: الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، دار البعث، قسنطينة، ط1، ص120.
- 55 محمد علي دبور، أعلام الإصلاح في الجزائر من عام:1921-1975. ج2، ص46-47.
- 56 محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1983م ص40.
- 57 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، ص 161.
- 58 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، ص 161.
- 59 المرجع السابق، ج1، ص248.
- 60 السعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2004، ص32.
- 61 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص63.
- 62 انظر: عميرايي حميده، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.
- 63 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، ص 380.
- 64 المرجع السابق، ج4، ط1، ص 379.
- 65 المرجع السابق، ج4، ص 29..
- 66 انظر: المرجع السابق ج4، ص34، وما بعدها.